وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع

فرقة البحث: أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع في قانون العقوبات

ينظمان ملتقى وطني حول:

أثر السياسة الجنائية المعاصرة على التشريع الجزائي الجزائري

يوم 02 أفريل 2022

عبر تقنية التحاضر عن بعد

كلية الحقوق والعلوم السياسية - القطب الجامعي شتمة

شروط المشاركة

- لا تقبل إلا المداخلات الفردية. (مع ملاحظة قبول المداخلات الفردية لطلبة الدكتوراه)
- يجب أن يكون العمل بحثا قانونيا أصيلا غير منقول ولا منشور من قبل.
- لا يقبل البحث إلا بعد إرسال نصه كاملا وفقا لجدول المواعيد أدناه.
- لغة الملتقى العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية.
- تكتب المداخلات بخط Simlified Arabic 14 للعربية أو Times new roman 12 للغات الأجنبية.
- يتم التهميش وإيراد المصادر والمراجع في نهاية كل صفحة وبشكل كامل ودقيق.
- ضرورة ارفاق المداخلة بملخصين بالعربية والانجليزية لا يتعديان 150 كلمة لكل ملخص.
- أن لا تتعدى البحوث 20 صفحة، وفي كل الأحوال مدة العرض لا تتعدى 15 دقيقة.
- ترسل المداخلات كاملة قبل 10 مارس 2022، على أنه لا تبرمج أي مداخلة إلا بعد إرسال النص الكامل.
- تاريخ إرسال دعوات قبول المشاركة: 2022/03/25.
- جميع المراسلات تكون على البريد الإلكتروني:

colloque.droit.biskra@gmail.com

إشكالية الملتقى:

إن النظم القانونية المعاصرة تبنى في عمومها على أسس علمية متينة، بعيدة عن الطروحات الميتافيزيقية التقليدية، ولعل القانون الجنائي في هاته النظم الأكثر تماسا مع المنهج العلمي التجريبي من خلال استعماله ما يسمى بالسياسة الجنائية، التي عرفت تطورات وتغيرات متعددة حتى تصل إلى الصورة التي هي عليها الآن، والملاحظ أن المشرع الجزائري قام بتعديلات متعددة لقواعد القانون الجنائي، خصوص في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2017، حيث طالت هاته التعديلات تقريبا كل القوانين ذات الصبغة الجزائية (قانون العقوبات، قانون الإجراءات الجزائية، قانون تنظيم المؤسسات العقابية، القوانين الجزائية الخاصة...)، وهذا ما يقودنا لطرح تساؤل رئيسي لهذا الملتقى الوطني مفاده:

هل هناك من أثر لتوجهات السياسة الجنائية المعاصرة على التعديلات المتكررة للقواعد الجزائية (الموضوعية والإجرائية) في الجزائر؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بالسياسة الجنائية، وما مراحل تطورها، وما مميزاتها في الوقت الراهن؟.
- ما هي آثار السياسة الجنائية المعاصر على قواعد القسم العام من قانون العقوبات؟
- ما أثر السياسة الجنائية المعاصرة على قواعد القسم الخاص من قانون العقوبات؟
- ما هي الإصلاحات والبدائل العقابية المستحدثة في القانون الجزائري تماشيا مع السياسة الجنائية المعاصرة؟
- هل هناك من أثر للسياسة الجنائية المعاصرة على قانون الإجراءات الجزائية الجزائري؟

وحتى نلم بكل جوانب الموضوع نحاول أن نطرح المحاور التالية للبحث فيها:

محاور الملتقى:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للسياسة الجنائية.

1- تعريف السياسة الجنائية.

2 - مجالات السياسة الجنائية وخصائصها.

3 - المدارس الفقهية وتأثيرها على السياسة الجنائية.

4 - السياسة الشرعية في الشريعة الإسلامية.

المحور الثاني: تأثير السياسة الجنائية المعاصرة على قانون العقوبات:

1- تأثير السياسة الجنائية على قواعد القسم العام في قانون العقوبات.

2 - تأثير السياسة الجنائية على الجرائم المستحدثة في القانون الجنائي الخاص.

3 - الإصلاحات العقابية والعقوبات البديلة المستحدثة في القانون الجزائري.

المحور الثالث: تأثير السياسة الجنائية المعاصرة على قانون الإجراءات الجزائية.

1- استحداث نظام التسرب وبرامج حماية الشهود.

2- الإجراءات المستحدثة في الاثبات الجنائي.

3 – الاجراءات المستحدثة في الاختصاص والتعاون القضائي.

اللجنة العلمية للمتقى:

الرئيس الشرفي: أ.د عبد الرؤوف دبابش عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيس الملتقى: أ.د عبد الحليم بن مشري مدير مخبـــر الاجتهاد القضائي

رئيس اللجنة العلمية للملتقى: د. شبري عزيزة